حرمان الجيش والشرطة يعد مخالفة دستورية

العوضي يطالب بالسماح للعسكريين بالتصويت في الانتخابات

قدم أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي اقتراحا بقانون يقضي بان يتم السماح للعسكريين من رجال الجيش والشرطة بالتصويت في انتخابات مجلس الأمة، مشيرا الى أن هذا يعتبر من أبسط الحقوق وأن حرمان رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة في الكويت من حق الانتخاب وحق الترشح يعد مخالفة دستورية قائمة حتى الان.

وأكد العوضي في تصريح له انه قد آنا الأوان للعودة إلى التطبيق الصحيح لأحكام الدستور بإلغاء المادة الثالثة من القانون رقم 35 لسنة 1962، لافتا إلى أن حرمان رجال القوات المسلحة والشرطة من الترشيح والتصويت يتعارض مع احد المبادئ الأساسية التي حرص الدستور الكويتي على النص عليها في أكثر من موضوع وهو مبدأ المساواة، اذ تنص المادة السابعة على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع»، وتنص المادة الثامنة على أن «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص للمواطنين»، وتؤكد هذا المبدأ المادة 29 التي تنص على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

وأوضح أن العسكريين من رجال الجيش او الشرطة هما جزء من هذا المجتمع لهم حقوقهم و عليهم واجباتهم وطالما لا يوجد عارض يمنعهم من القيام بحقهم في الترشيح او التصويت فلا يوجد مبرر لمنعهم من حقهم في ذلك ومن ثم يكون حرمانهم من مباشرة حقوقهم السياسية طوال خدمتهم بسبب أدائهم لهذه الوظائف رغم أهليتهم لمباشرتها بهدر مبدأ المساواة وانتقاصا من حقوقهم.

وقال ان دول كثيرة بالمنطقة سبقتنا واقرت حق العسكريين في التصويت والترشيح وأهمها جمهورية مصر العربية التي حكمت محكمتها الدستورية من فترة قصيرة بحق العسكريين في الترشح والانتخاب.

و أوضح العوضي أن معظم الدول الديمقراطية في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية وروسيا وجنوب افريقيا والهند و حتي اسرائيل تمنح العسكريين في تلك الدول الحق في التصويت وبالتالي فالجدير بنا أن نحذو حذو الدول المتقدمة ديمقراطيا لاسيما وان الدستور الكويتي أقر هذا الحق لكل أفراد الشعب الكويتي دون استثناء ما لم يكن هناك أي مانع قانوني

و أضاف العوضي أنه أن الأوان لإلغاء المادة الثالثة من القانون رقم 35 لسنة 1962 التي قننت هذا الحرمان طوال هذه الفترة والعودة إلى التطبيق الصحيح لأحكام الدستور.

وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه و أصدرناه.

«مادة أولى»

تلغى المادة الثالثة من القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار اليه.

«مادة ثانية»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وارفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

في 1962/11/12 صدر القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الأمة، ونص في مادته الثالثة علي ان

«يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة إلى رجال القوات المسلحة والشرطة»، ولم يشمل هذا الحظر ضباط وافراد الحرس الوطني، حيث انه انشئ في تاريخ لاحق بالمرسوم بالقانون رقم2 لسنة 1967 الصادر في 1967/6/6. وقد ترتب على حرمان رجال القوات المسلحة والشرطة من حق الانتخاب حرمانهم من حق الترشيح، حيث تنص المادة 82 من الدستور على انه «يشترط في عضو مجلس الأمة ان تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب».

وحرمان رجال القوات المسلحة والشرطة من حقي الانتخاب والترشيح يتعارض مع احد المبادئ الأساسية التي حرص الدستور الكويتي على النص عليها في أكثر من موضع، وهو مبدأ المساواة، فتنص المادة السابعة على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع»، وتنص المادة الثامنة على أن «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص للمواطنين». وتؤكد هذا المبدأ المادة 29 التي تنص على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب «الجنس أو الأصل أو اللغة او الدين».

وقد أكدت المحكمة الدستورية في الكويت في الكثير من أحكامها أن «مبدأ المساواة من المبادئ الدستورية العامة المقررة في معظم النظم الدستورية، وهو مبدأ مسلم به حتى مع خلو نصوص بعض الدساتير من الإشارة الصريحة إليه، بحسبان أنه يستخلص ضمنا من مجموعة المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون، وهذا المبدأ حضت عليه الأديان السماوية وتضمنته المواثيق الدولية، ويعتبر ركيزة أساسية للحقوق والحريات العامة، ودعامة من دعامات المجتمع وميزانا للعدل والإنصاف. . الدعوى المقيدة برقم 7 لسنة 2007 دستوري جلسة – جلسة «2007/12/10»

وفي جمهورية مصر العربية أكدت المحكمة الدستورية العليا انه لا يجوز حرمان أي مواطن من ممارسة حقه الدستوري في الانتخاب متى توافرت فيه شروطه، إلا إذا حال بينه وبين ممارسته مبرر موضوعي مؤقت أو دائم، يرتد في أساسه إلي طبيعة حق الاقتراع وما يقتضيه من متطلبات كما ان حق المواطنة يستلزم المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز تقييده أو الانتقاص منه إلا لمبرر موضوعيومن ثم يكون حرمان ضباط وأفراد القوات المسلحة وهيئة الشرطة من مباشرة حقوقهم السياسية طوال مدة خدمتهم بسبب أدائهم لهذه الوظائف، رغم أهليتهم لمباشرتها ينطوي على انتقاص من السيادة الشعبية وإهدار لمبدأ المواطنة فضلا عن خروجه بالحق في العمل عن الدائرة التي يعمل

من خلالها وهو ما يصمه بمخالفة المواد «5، 6، 33، 55، 64 من الدستور» – جلسة 2013/5/26

لذلك فإن حرمان رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة في الكويت من حق الانتخاب وحق الترشيح مخالفة دستورية استمرت منذ بداية الحياة النيابية في شهر يناير 1963 وحتى الآن وقد آن الأوان للعودة إلى التطبيق الصحيح لأحكام الدستور، وذلك بإلغاء المادة الثالثة من القانون رقم 35 لسنة 1962 التي قننت هذا الحرمان وهو ما استهدفه الاقتراح بقانون المرفق.

كامل العوضي

معظم الدول الديمقراطية في العالم تمنح عسكرييها هذا الحق وجدير بنا أن نحذو حذوهم

بالتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية والجهات المختصة

انطلاق مشروع «الرياضة للشباب» في الأندية المدرسية المسائية ابتداء من الشهر الجاري

اعلنت مديرة إدارة الأنشطة التربوية في وزارة التربية منى الفريح ان الوزارة ستطلق بداية الشهر الجاري مشروع «الرياضة للشباب» في الأندية المدرسية المسائية بالتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية الذي أوصت به لجنة الشباب المنبثقة عن وزارة الاعلام.

وقالت الفريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» أمس ان المشروع الذي سترعاه وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الشباب سيتضمن تاجير الجمعيات التعاونية ملاعب كرة القدم من مدارس وزارة التربية للشباب في مختلف المناطق والمحافظات باسعار رمزية.

وذكرت ان المشروع يهدف الى الاستثمار الايجابي للوقت لدى الشباب ودمجهم في المجتمع عن طريق الأندية المدرسية والاهتمام بلياقتهم وصحتهم خصوصا ان الكويت تعتبر الاولى خليجيا في تسجيل معدلات السمنة والثانية عالميا في نسبة انتشار امراض القلب والسكري وضغط الدم.

واضافت ان المشروع يساعد على نشر مفاهيم التعاون الجماعي وتعزيز روح الولاء للمدرسة والمنطقة من خلال الاهتمام بالمرافق العامة والمحافظة عليها الى جانب حماية الشباب من الانعزال السلبي والانحراف الاجتماعي واقامة حملات توعوية عن اضرار التدخين والمخدرات.

وعن آلية تطبيق المشروع قالت الفريح ان وزارة التربية اختارت عددا من مشرفي الاندية المدرسية للعمل على مدار الاسبوع صباحا ومساء والتركيز على اندية المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

وأفادت الفريح بان الشريحة المستهدفة لهذا المشروع هم الطلبة البنون الذين سيقسمون الى ثلاث فئات عمرية تكون الفئة الاولى من سن 14 – 16 سنة والثانية من سن 17 – 19 سنة والثالثة من سن 20 وما فوق.

وذكرت انه تم بدء العمل بالمشروع منذ شهر فبراير الماضي وتجهيز الملاعب الرياضية وفتح بوابات منفصلة عن المدخل الرئيسي للمدرسة وعزل جميع منشآت المدرسة عن تلك الملاعب مشيدة بدور كل الجهات المساهمة في انجاح هذا المشروع وتحقيق أهدافه المنشودة.

منى الفريح

المشروع يهدف إلى الاستثمار الايجابي للوقت لدى الشباب ودمجهم بالمجتمع عن طريق الأندية

غلوم: منطقة الجهراء تنظم ملتقى مجلس مديري المرحلة الثانوية.. غداً

أعلنت مراقب التعليم الثانوي بمنطقة الجهراء التعليمية بتول غلوم عن انطلاق فعاليات ملتقى مجلس مدراء المرحلة الثانوية وذلك في التاسعة من صباح غد الاثنين تحت عنوان « التكنولوجيا والادارة المدرسية » على مسرح الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بجنوب السرة

واكدت غلوم بصفتها المنسق العام للملتقى في تصريح صحافي ان هذا الملتقى يأتي تنظيمه استشعارا من منطقة الجهراء التعليمية لاهمية التوجه المستقبلي لوزارة التربية في دعم كافة الجهود لتوظيف التكنولوجيا في التعليم وسوف يسلط الملتقى الضوء على التكنولوجيا والادارة المدرسية والذي يتم خلاله تسليط الضوء على المستجدات التكنولوجية في الادارة عامة والمؤسسات التعليمية على وجه الخصوص وسيتم خلال الملتقى تنفيذ بعض الورش التدريبية والتي تعنى بتوظيف الأيباد في الادارة المدرسية.

تتمات

حسم مصير

يستجد من اعمال، في مناقشة مدى دستورية محاور استجواب وزير الداخلية، مؤكداً أنها حريصة على انجاز تقريرها خلال الشهر المحدد لها، مستبعدا ان تطلب اللجنة تمديدا من المجلس للانتهاء من تقريرها بشان الاستجواب، ولفت إلى انه لايستطيع ابداء رأيه في المثالب الدستورية التي شرحها وزير الداخلية خلال طلبه احالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية، الا بعد الاطلاع على السوابق القانونية وعلى مذكرة الوزير التفصيلية التي تعهد بتقديمها الى اللجنة.

وأوضح أن اللجنة التشريعية ستستكمل في اجتماع اليوم مناقشة التعديلات المقدمة على قانون الـB.O.T، وهي من التعديلات المهمة التي تحرص اللجنة التشريعية على الاسراع في انجازها.

من جهته وصف النائب بدر البذالي إحالة مجلس الامة طلب الاستجواب المقدم الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح الى اللجنة التشريعية والقانونية بناء على طلبه بـ«الخطوة الموفقة»، التي تصب في مصلحة جميع الاطراف، وتقود إلى التهدئة.

وقال البذالي ان نتيجة التصويت التي جاءت بالغالبية المريحة التي حصل عليها قرار احالة الاستجواب إلى التشريعية، بعد موافقة 46 عضوا من أصل الحضور وعددهم 61 عضوا ورفض 14 عضوا فيما امتنع عضو عن التصويت، تحمل اشارة واضحة على ان لدى مجلس الامة الرغبة الصادقة في التعاون مع الحكومة وإعطائها الفرصة القانونية في التمسك بحقها، واعادة النظر في الممسكات الموجودة عليها لاصلاحها.

في المقابل طالب البذالي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود القيام بمسؤولياته التي يمليها عليه موقعه في الحكومة، فهو المسؤول الاول عن الملف الأمني، وعليه ايلاؤه الاهمية التي يستحقها وبما يمليه دوره عليه، مشددا على ان مجلس الامة لن يتوانى عن محاسبة المسؤول عن أي تجاوز، ومنحه الفرصة للحكومة يأتي من باب تأكيد نوابه على التعاون مع الحكومة في معالجة مواطن الضعف.

أضاف أنه اذا كانت اداة الاستجواب أهم مظاهر الرقابة الفعالة على أعمال وتصرفات الحكومة، الا انه مع توظيفها لالتقاء أهداف السلطتين في تحقيق المصالح العليا لبناء مستقبل أفضل للكويت، مبينا أن قرار إحالة استجواب الحمود إلى التشريعية يجسد التزام مجلس الامة بجميع الضوابط الدستورية والقانونية المقررة للاستجواب ويراعي حقوق الوزراء.

وأكد انه مخطئ من يعتقد ان غالبية اعضاء مجلس الامة ترغب في استهداف وزير بعينه، والموافقة على احالة استجواب الحمود إلى التشريعية تعزز توجه المجلس إلى الاصلاح، وان غايته الحقيقية تنحصر في الوقوف على أي مخالفة في اعمال أي وزير ومحاسبة المخطئ برسم الامانة التي يحملها نواب مجلس الامة في الدفاع عن مكتسبات الشعب.

وشدد البذالي على اهمية تلبية دعوة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد إلى النواب في توظيف ادواتهم الدستورية بما يخدم الصالح العام والتعاون مع الحكومة في تقويم ادائها بالطريقة المثلى، مؤكدا احترامه لكل نائب في استخدام اداة الاستجواب شريطة ان يكون ذلك متوازنا وبهدف الاصلاح.

واعرب عن تفاؤله بدور مجلس الامة للمرحلة المقبلة ومساندة الحكومة في احداث نقلة مستحقة بين اجهزتها بما يلبي المنشود منها، ويعكس دوره الحقيقي في إحداث تنمية مستدامة للبلاد سواء في بيئتها التشريعية أو الاقتصادية وغيرها من الواجبات التي انتخبه الشعب من اجلها.

وأكد ان برنامج عمل الحكومة لا يمكن تنفيذه بمعزل عن تعاون مجلس الامة ونوابه وتعاون المواطنين، لان الانجاز في هذا الشان انجاز للكويت وعمل لتحقيق تطلعات المواطنين، مطالبا الحكومة بأن يحمل نموذج عملها للمرحلة المقبلة رسالة تأكيد على جديتها في مكافحة الفساد والتركيز على دورها التنموي.

«المالية البرلمانية»

الغلاء وصل حداً لا يطاق وتربية الأبناء تتطلب ميزانية لمواجهتها.

كما شدد النائب هاني شمس على أهمية ان تتحرك الحكومة لضبط ومتابعة الأسعار التي تثقل كاهل المواطن.

الكويت: غرفة

المصدر بمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي تحري الدقة في نشر ونقل مثل هذه الأخبار.

من جهته أصر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على الاستمرار في خطط تطوير ميدان تقسيم بوسط إسطنبول، وقال إن المشروع ليس تجاريا مثلما تروج له المعارضة، وإنما هدفه إعادة إحياء التاريخ العثماني.

وأوضح أن المشروع يهدف إلى إعادة بناء قلعة عثمانية كانت قائمة وهدمها أتاتورك، مؤكدا أن المشروع سيعيد إلى إسطنبول رونقها العثماني وألقها التاريخي.

واعتبر أردوغان في كلمة له أمس رداً على الاحتجاجات التي اندلعت في إسطنبول وأنقرة وإزمير وخلفت عشرات الجرحى، أن المعارضة «أخطأت التوقيت»، مشيراً إلى أن المظاهرات بدأت بسيطة ثم استغلت أيدولوجيا وتحولت إلى مظاهرات ضد الحكومة.

وأقر في كلمته بوجود إفراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين، وقال إن وزارة الداخلية والجهات المعنية تجري تحقيقات واسعة بهدف محاسبة ومعاقبة من تسببوا في ذلك.

واوضح مراسلون أن المعارضة وحزب الشعب الجمهوري بالتحديد توعد بمواصلة الاحتجاجات، وقال إنها تتهم الحكومة بمحاولة طمس الهوية العلمانية من خلال المشروع.

يأتي ذلك بينما أطلقت الشرطة التركية صباح الامس –واليوم الثاني على التوالي– قنابل الغاز المدمع ومدافع المياه لتفريق مئات المتظاهرين، ومنعهم من الوصول إلى وسط إسطنبول الذي شهد أمس مواجهات عنيفة احتجاجا على مشروع وسط إسطنبول.

وتجددت المظاهرات صباح الامس احتجاجا على أسلوب تعامل الشرطة مع المتظاهرين، والذي وصفه المحتجون بانه قاس وعنيف. واحتشد الآلاف –حسب وكالة رويترز– في الشوارع المحيطة بميدان تقسيم.

ونقلت رويترز عن شاهد عيان قوله إن متظاهرين مناهضين للحكومة يضعون مناديل وأقنعة طبية كانوا يرددون شعارات «التوحد ضد الفاشية» و«استقالة الحكومة». وهم يحاولون التقدم في الشارع المؤدي إلى الميدان.

وأضاف نفس المصدر أن محتجين اشتبكوا مع الشرطة أيضا في حي بشكطاش على شاطئ البوسفور، في محاولة أخرى –على ما يبدو– للوصول إلى ميدان تقسيم.

وقال مراسلون من تركيا إن إجراءات أمنية مشددة فرضت في إسطنبول، تحسبا للمظاهرات التي اندلعت احتجاجا على قرار بناء قلعة على الطراز العثماني في منتزه وسط إسطنبول، لكنها تحولت إلى قضية سياسية ضد الحكومة.

وسقط عشرات المصابين في المواجهات بين الشرطة التركية ومحتجين في إسطنبول، وقال حاكم المدينة حسين أقني موتلو إن الشرطة اعتقلت أكثر من ستين شخصاً.

وفي واشنطن: ادت سلسلة جديدة الى سقوط خمسة قتلى على الاقل واحداث اضرار جسيمة مساء الجمعة في اوكلاهوما سيتي، جنوب الولايات المتحدة.

وقالت الناطقة باسم هيئة ادارة الطريق السريع في اوكلاهوما بيتسي راندولف لقناة تلفزيونية ان أما ورضيعها لقيا مصرعهما في سيارة على طريق قرب اوكلاهوما سيتي، مضيفة ان «عدداً كبيراً» من الاشخاص جرحوا في حوادث سيارات او اصطدام بين سيارات وآليات ثقيلة بسبب الأعاصير.

وادت هذه الأعاصير الى ارتفاع مفاجئ في مستوى المياه في المنطقة ودفعت السلطات الى إخلاء مطار اوكلاهوما سيتي، كما سببت انقطاع التيار الكهربائي عدة مرات مما اثر على أكثر من 177 الف شخص.

وكانت حاكمة اوكلاهوما ماري فالين صرحت لشبكة «س. ان. ان» مساء الجمعة قائلة «أشعر بقلق كبير». وأضافت: سنشهد عواصف كبيرة حول مناطق مكتظة جدا بالسكان قرب اوكلاهوما سيتي.

الصالح لـ الصباح:

هذه الدول الشقيقة للوقوف على الإجراءات الاحترازية المناسبة، وأضاف الصالح إن منظمة الصحة العالمية بالتنسيق مع كل الدول المعنية بما فيها الكويت أكدت انه لا يوجد داع لاتخاذ إجراءات إضافية كالحد من السفر والتنقل

وقال الصالح ان هذا مؤشر مطمئن لنا ولإخواننا المواطنين والمقيمين ان الفيروس ليس على هذه الدرجة من الخطورة.

جهاز «البدون»

أوضاعهم الى الجنسية السعودية مقابل 527 شخصا عدلوا أوضاعهم الى الجنسية السورية و248 شخصا الى الجنسية العراقية و30 شخصا الى الجنسية الاردنية و28 شخصا الى الجنسية الايرانية و102 شخص الى جنسيات أخرى.

ولفت الى أن الجهاز المركزي يقدم حزمة من الامتيازات للمقيمين بصورة غير قانونية الذين يقدمون على تعديل أوضاعهم واظهار جنسياتهم الاصلية حيث يحصل هؤلاء على اقامة فورية معفاة من الرسوم لجميع أفراد الاسرة لمدة خمس سنوات وفق المادة 24 «كفيل نفسه».

وبين المغربي ان من يقوم بتعديل وضعه يحصل أيضا على بطاقة خدمات تضمن خدمات التعليم والصحة المجانية الى جانب الحصول على بطاقة تموين للأسرة كما يحظى بأولوية التوظيف لدى الجهات الحكومية بعد الكويتيين فضلا عن امتيازات أخرى كاعفائهم من شرط الراتب للحصول على اجازات القيادة.

وأشار الى أن المراجع الذي يرغب بتعديل وضعه يقوم بكل الاجراءات ضمن مكان واحد في مكتب هجرة محافظة مبارك الكبير الذي خصص لاستقبال معاملاتهم وتسهيل اجراءاتهم تشجيعا لهم على تسوية اقاماتهم وأوضاعهم حسب قوانين الاقامة السارية في البلاد.

27 مليار دينار

«الشال للاستشارات» وصدر أمس ان جملة ايرادات الموازنة للسنة المالية الحالية وفقا للتقديرات ستبلغ نحو 28.2 مليار دينار مع اضافة نحو 1.2 مليار دينار ايرادات غير نفطية.

وأضاف انه بمقارنة ذلك الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.2 مليار دينار يتبدى تحقيق فائض افتراضي بالموازنة يقارب سبعة مليارات دينار للسنة المالية 2014/2013 كما يفترض تحقيق الكويت ايرادات نفطية في الشهرين الماضيين بنحو 4.5 مليارات دينار بفرض استمرار الانتاج والاسعار كما هما.

وذكر انه مع انقضاء شهر مايو الفائت ينتهي الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2014/2013 حيث بقي معدل سعر برميل النفط الكويتي فوق حاجز الـ100 دولار أمريكي مع ميل الى الانخفاض وأحيانا بشكل حاد وسجل أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي بواقع 98.05 دولار في الثاني من الشهر.

وبين تقرير «الشال للاستشارات» ان معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مايو الفائت بلغ نحو 100.1 دولار للبرميل لافتا الى ان معدل ذلك الشهر يزيد بنحو 30.1 دولارا للبرميل أي بما نسبته 43 في المئة عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولارا للبرميل.

وأشار الى أن معدل شهر مايو 2012 من السنة المالية الفائتة 2013/2012 بلغ نحو 106.5 دولارات للبرميل وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012 التي انتهت بنهاية مارس الماضي حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات.

وقال ان سوق النفط يتعرض الى ضغوط على الاسعار «ويحتاج الحفاظ على مستوى معقول لها خفضا طوعيا للانتاج كما يتعرض الى ضغوط لناحية الطلب بسبب ضعف عام وطويل الامد في نمو الاقتصاد العالمي وضغوط من جانب العرض بسبب الزيادة في إنتاج النفوط الصعبة وتلك غير التقليدية».

«الداخلية»: 25 ألف

مرورية في نطاق محافظة العاصمة وحجز145 مركبة ،وحجز 34 دراجة نارية واحالة 29 شخصاً الى النظارة، بينما تم توقيع 3580 مخالفة وحجز 77 مركبة في محافظة الفروانية، وإحالة 23 شخص إلى النظارة.

وأضافت أن محافظة حولي سجلت 7100 مخالفة وتم حجز 110 مركبات، وإحالة 80 شخصاً إلى النظارة بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الأحمدي 4166 مخالفة وحجز 83 مركبة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 337 مخالفة وحجز 15 مركبة، بينما بلغت المخالفات في الجهراء 860 مخالفة وحجز مركبتين.

وأشارت إلى أن إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 3345 مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز355 مركبة، وإحالة 68 أشخاص إلى نظارة المرور، وتم تسجيل 197 مخالفة وحجز 3 مركبات في المطار.